مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: العلاقة بين مكونات الحرية الاقتصادية والحريات السياسية دراسة قياسية على عينة من دول MENA
اسم الكاتب: د. لؤي محمد صيوح، د. ريم جميل محمود
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5082
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 22:38 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (40) العدد (1) 2018
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (40) No. (1) 2018

The Relationship Between The Components of Economic Freedom and Political Freedoms : A Econometric Study on a Sample of MENA Countries

Dr. Louay Mohamad Sayouh*
Dr. Reem Jameel Mahmoud**

(Received 13 / 12 / 2017. Accepted 10 / 1 / 2018)

□ ABSTRACT □

This study aimed to test the relationship between the components of economic freedom and political freedoms in (6) Arab countries of the (MENA) Group during the period 2006-2015, based firstly on studying and reviewing the intellectual trends and the empirical studies on this relationship. and secondly on a Econometric study based on (Panel Data), and an estimation of the parameters of the model after the tests of data stability using the (FEM) model which was chosen according to the (F-Statistique) value of the (Wald) test.

The results of the standard study showed that the associated variables (property rights, financial freedom , investment freedom) and the rate of change in the level of monetary freedom (differential value) have a significant positive impact on the level of political freedoms . In other hand the study showed a significant negative impact of the rate of change in the level of government intervention on political freedoms in the sample countries studied, which is consistent with economic theories.

The results of the (Kao) test showed a common correlation between the studied variables, which allowed the (Granger Causality Test) to test the causal relationship between the dependent variable and the independent variables. The results of the test showed no two-way causal relationship between the variables, but showed a one-way causal relationship between the financial freedom variable, government intervention towards the political freedoms variable, and a one-way causal relationship from the political freedoms variable to the property rights variable.

Due to the importance of the relationship between the components of economic and political freedoms, and its impact on the lives of individuals economically and politically, and according to the lack of studies that dealt with that in the Arab countries, the study recommends further studies on the nature of this relationship and the factors affecting it.

Key words: Components of Economic freedom, Political freedoms, Group of (MENA) Countries, (Panel) Models, Granger Causality.

MENA: is a term used to refer to the region of the Levant or Southwest Asia, which is commonly known as the Middle East and North Africa. It is used in academic works and writing.

*Associate Professor - Department Of Economics And Planning - Faculty Of Economics - Tishreen University – Lattakia- Syria.
**Assistant Professor - Department Of Banking And Finance - Faculty Of Economics -Tishreen University -Lattakia –Syria.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (40) العدد (1) 2018
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (40) No. (1) 2018

العلاقة بين مكونات الحرية الاقتصادية والحريات السياسية

دراسة قياسية على عينة من دول MENA

الدكتور لـؤي محمد صيوح*

الدكتورة ريم جميل محمود **

(تاريخ الإيداع 13 / 12 / 2017. قُبِل للنشر في 10 / 1 / 2018)

□ ملخّص □

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين مكونات الحرية الاقتصادية والحريات السياسية في (6) دول عربية من مجموعة(MENA) خلال الفترة (2006-2015)، وذلك بالاعتماد أولاً على دراسة واستعراض التيارات الفكرية والدراسات التجريبية التي تناولت العلاقة الارتباطية فيما بينهما، وثانياً على دراسة قياسية ترتكز على بيانات (Panel Data)، وتقوم على تقدير معلمات النموذج ـ بعد إجراء اختبارات الاستقرارية والسكون لهذه البيانات ـ وفق نموذج الآثار الثابتة (FEM) الذي تم اختياره بالاعتماد على القيمة الاحتمالية لـ (F-Statistique) لاختبار (Wald).

أظهرت نتائج الدراسة القياسية أن المتغيرات المرتبطة (بحقوق الملكية، التحرر المالي، حرية الاستثمار)، إضافة إلى معدل التغير في مستوى الحرية النقدية (القيمة التفاضلية) أثر ايجابي ومعنوي في مستوى الحريات السياسية. بينما أظهرت الدراسة وجود أثر سلبي ومعنوي لمعدل التغير في مستوى التدخل الحكومي في الحريات السياسية في بلدان العينة المدروسة وهو ما يتوافق مع النظريات الاقتصادية.

كذلك أظهرت نتائج اختبار(Kao) وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة، مما سمح بتطبيق سببية Granger (Granger CausalityTest) لاختبار وجود علاقة سببية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة المعنوية. أظهرت نتائج الاختبار عدم وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين المتغيرات، ولكنها أظهرت وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين كل من متغير التحرر المالي، التدخل الحكومي باتجاه متغير الحرية السياسية، وعلاقة سببية أخرى أحادية الاتجاه من متغير الحرية السياسية إلى متغير حقوق الملكية.

نظراً لأهمية العلاقة بين مكونات الحرية الاقتصادية والحريات السياسية، وأثرها في حياة الأفراد اقتصادياً وسياسياً، وقلة الدراسات التي تناولتها على مستوى الدول العربية، توصي الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات حول طبيعة هذه العلاقة و العوامل المؤثرة بها.

الكلمات المفتاحية : مكونات الحرية الاقتصادية، الحريات السياسية، مجموعة من دول (MENA) ، نماذج (anel)، العلاقة السببية (Granger Causality).

(MENA) : هو مصطلح يستخدم للتعبير عن منطقة المشرق العربي أو عموم جنوب غرب آسيا الذي يشيع تسميته بالشرق الأوسط وعموم شمال أفريقيا ويستخدم في الأعمال الأكاديمية والكتابة ويشيع استخدام الاختصار له (MENA)

*أستاذ مساعد – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

**مدرسة – قسم العلوم المالية والمصرفية – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

مقدمة:

لقد عرف العالم في العقود الأخيرة تغييرات جذرية على المستويين الاقتصادي والسياسي، لعل أهمها: انهيار المنظومة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي سابقاً، واتجاه الغالبية العظمى من دول العالم نحو الرأسمالية. وبروز النظريات السياسية والاقتصادية لليبرالية الحديثة، إضافة إلى توسع ظاهرة العولمة بفعل تغييرات النظم الاقتصادية باتجاه تحرير الاقتصاد وتسهيل تدفق رؤوس الأموال والسلع، وما رافقها من برامج اصلاح اقتصادي لا سيما على مستوى الدول النامية وخاصة الدول العربية. هذه التغييرات على المستوى الاقتصادي والتي أثرت في مكانة الدولة في الحياة الاقتصادية والسياسية. قد فرضت نهجاً مترافقاً على الصعيد السياسي تمثل في تيار تحرر سياسي يستند إلى تكريس النهج الديمقراطي وتقويته من خلال محاولة الدول خلق البيئات والأسس التشريعية والقانونية والسياسية لانطلاق الحريات الاقتصادية والسياسية.

يرتبط التحرر الاقتصادي بعلاقة جدلية مع التحرر السياسي، وانطلاقاً من أهمية العلاقة القائمة بين الحريات الاقتصادية والسياسية وآثارها في رفاهية المجتمعات، فقد بدأت الدول العربية كغيرها من دول العالم في وضع الأطر المناسبة لآليات الإصلاح الاقتصادي والسياسي. دون البحث في جدلية هذه العلاقة.

لقد استجابت عدة دول عربية لضرورة التحرر الاقتصادي والتحرر السياسي وإن اختلفت من بلد لآخر تبعاً للبيئة السياسية والثقافية والاجتماعية، ويمكن التمييز بين نوعين من الاستجابة: الدول التي تبنت مشاريع ثورية والتزمت بأيديولوجية ذات طابع قومي(سورية، العراق، ليبيا، اليمن)، وأتاحت بعض الحريات السياسية كتعددية الأحزاب، والمشاركات الانتخابية. بينما تمكنت بلدان أخرى من الاستجابة التدريجية لتحديات الديمقراطية الداخلية(الجزائر، تونس، مصر) بصرف النظر عن أشكال ومستويات هذه الاستجابة، فوسعت دائرة المشاركة السياسية عبر جرعات متفاوتة من الحريات التي شملت حرية الصحافة، حرية تشكيل الأحزاب، وإجراء الانتخابات العامة.

لقد تناولت العديد من التيارات الفكرية والدراسات التجريبية العلاقة بين الحرية السياسية والحرية الاقتصادية، وقد تباينت آرائهم ونتائجهم وتحليلاتهم حول جدلية هذه العلاقة.

الدارسات السابقة:

*هدفت دراسة (القرعان، 2012) إلى التعرف على أثر الانفتاح الاقتصادي في الحرية السياسية في كل من مصر والجزائر خلال الفترة (2000 ـ 2010)، باستخدام عدة مناهج بحثية كالمنهج الوصفي، المنهج القانوني، ومنهج تحليل النظم. وتم اختبار وجود هذا الأثر من خلال دراسة قياسية تعتمد المتوسطات الحسابية، معامل الارتباط بيرسون، ومستوى الدلالة الاحصائية. أكدت نتائج هذه الدراسة على وجود علاقة موجبة ومعنوية بين الانفتاح الاقتصادي كمتغير مستقل وبين الحرية السياسية كمتغير تابع في الجزائر. بينما يوجد أثر سالب ولكن غير معنوي للانفتاح الاقتصادي في الحريات السياسية في مصر.

*أكدت نتائج دراسة (الصبح، 2003) حول أثر تكنولوجيا المعلومات في الحريات السياسية والاقتصادية، والعلاقة بين المؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية مع المؤشرات الفرعية للحرية السياسية، مع تركيزها على مؤشرات الحرية الناتجة عن تدفق المعلومات، على وجود علاقة بين حركة المؤشرات الفرعية للحرية السياسية (الحقوق السياسية، حرية التعبير، حرية الصحافة، الحرية المدنية، وحرية تمكين المرأة) وبين حركة المؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية (الحرية التجارية، الحرية المالية، حرية البنوك، حقوق الملكية) لعينة مختارة من 30 دولة وباستخدام الأسلوب القياسي

الكمي. كذلك أظهرت الدراسة وجود علاقة بين مؤشر الحقوق السياسية ومؤشر الحريات المدنية من جهة وبين حقوق الملكية وحرية البنوك والمالية من جهة أخرى.

*هدفت دراسة (الغزالي،1991) حول تطور الليبرالية في مصر إلى تحليل حالة القوى الليبرالية والمسألة الديمقراطية في مصر كحالة تاريخية منذ بداية ظهور المصطلح إلى التجربة التعددية في مصر. وتوصل الباحث عبر دراسة تحليلية على أزمة الليبرالية وجوانبها إلى عدم وجود فكر ليبرالي مصري أو عربي معاصر متكامل وواضح المعالم، وإلى عدم وجود قيم ليبرالية حقيقية على الصعيد السياسي والاقتصادي والفكري بما يؤصل العلاقة بين الديمقراطية السياسية والتعدد الحزبي وفصل السلطات من ناحية، والتحرر الاقتصادي ودعم القطاع الخاص والمبادرة الفردية من ناحية أخرى، وقيم التغريب والعلمانية من ناحية ثالثة.

*أكدت نتائج دراسة (Mathure,2013) على عينة من 29 بلداً في طور النمو خلال الفترة (1980 ـ 2000) باستخدام بيانات Panel، والتي هدفت إلى اختبار العلاقة بين حقوق الملكية وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة. على وجود علاقة موجبة ومعنوية بين حقوق الملكية وتدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة. حيث يقوم المستثمرون بتقييم حالة البلد من خلال آليات حماية الملكية، ويفضلون البلدان ذات المؤسسات الديمقراطية الموثوقة والقادرة على ضمان هذه الحقوق.

*كذلك هدفت دراسة (Grosjean, Senik , 2011) إلى دراسة العلاقة بين الديمقراطية وتحرير الأسواق والتفضيلات السياسية لعينة من 28 بلدأ من البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في أوروبا الشرقية ودول الاتحاد السوفياتي سابقاً، بالاعتماد على بيانات تم استخراجها من دراسة استقصائية أجراها البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير والبنك الدولي في عام 2006 على هذه البلدان. وباستخدام معادلة الانحدار المتعدد لبيانات (panel) التي تم استخلاصها من الاستقصاء. توصلت الدراسة أن هناك أثر معنوي وهام للديمقراطية في دعم اقتصاد السوق، بينما لا يوجد أثر معنوي لتحرير الأسواق في دعم الديمقراطية. أي أن العلاقة السببية ذات اتجاه واحد. وبالتالي أكد الباحثان على أن البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، تكون الحرية السياسية والديمقراطية عنصراً داعماً ومحفزاً للحرية الاقتصادية، بينما لا تدعم الحرية الاقتصادية الديمقراطية. وأنه في مرحلة معينة قد تصبح عملية التحول الديمقراطي شرطاً ضروريا للحصول على مزيد من الدعم لتحرر الأسواق.

*بينما دراسة (Ya, 2010) ركزت على اختبار العلاقة بين الديمقراطية والحرية التجارية، لمعرفة من خلال أي قنوات يمكن للديمقراطية أن تؤثر في الحرية التجارية؟، بالاعتماد على بيانات (panel) ل 157 دولة خلال الفترة (1962 ـ 1998)، وباستخدام (Gravity Model). توصلت الدراسة إلى أن الديمقراطية تدعم وتعزز الحرية التجارية من خلال تحسين حقوق المستهلكين، نوعية الإنتاج، وتخفيض تكاليف التبادل التجاري .

*في نفس السياق جاءت دراسة (Giuiliano et al, 2010) لاختبار أثر الديمقراطية في اعتماد الإصلاحات الاقتصادية (الحرية الاقتصادية) ل 6 قطاعات اقتصادية(القطاعات المالية، الاستثمارية، البنكية، أسواق المنتجات، الزراعة، التجارة) ل 150 دولة خلال الفترة (1960ـ 2004). باستخدام بيانات (panel) حيث تم تقدير المعلمات لنموذج قياسي ذو انحدار متعدد، يتضمن متغيرات ضابطة، بطريقة (OLS). أكدت نتائج الدراسة على وجود أثر ايجابي ومعنوي للديمقراطية في الحرية الاقتصادية (الإصلاح الاقتصادي). ولكنه لا يوجد دليل على أن الإصلاحات الاقتصادية تعزز إرساء الديمقراطية، أي أنها لا تمهد لوجود إصلاحات سياسية. وبالتالي هناك علاقة سببية أحادية الجانب من الحرية السياسية إلى الحرية الاقتصادية.

*هدفت دراسة(Campos and Coricelli, 2009) إلى دراسة العلاقة بين التحرر المالي والاصلاح السياسي في 25 دولة من دول اوروبا الشرقية ودول الاتحاد السوفيتي السابق خلال الفترة (1989 ـ 2005)، باستخدام بيانات panel. تم الاعتماد على نموذج قياسي تم تقديره اولاً بطريقة(OLS with Fixed Effet) ،وثانياً بطريقة (Panel Tobit)، وثالثاً بطريقة (GMM). توصلت الدراسة إلى وجود علاقة غير خطية على شكل (U) بين الإصلاح المالي (الحرية المالية) وبين الإصلاح السياسي، المعبر عنه بمؤشر مركب ارتكز على متغيرات الحرية المدنية، الحقوق السياسية، وحرية الصحافة والسلطة الرئاسية. حيث يؤثر الإصلاح السياسي بشكل إيجابي ومعنوي على الإصلاح المالي (التحرر المالي). وخلصت أيضاً إلى أن التحرر السياسي يؤدي دوراً حاسماً في التأثير في مرحلة التنفيذ، أي الفعالية التي تتحول بها الإصلاحات القانونية بحكم الواقع إلى تحرر مالي. كذلك توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي وطردي لمؤشر الاصلاح المالي، المعبر عنه بمتغيرات كمية الخدمات المالية في مؤشر الديمقراطية. بينما هناك أثر سالب ومعنوي لمؤشر كفاءة القطاع المالي على مؤشر الديمقراطية.

*بينما هدفت دراسة (Milner,Mukherjee, 2009) الإجابة على تساؤلين أعمق أولهما: هل تؤثر وتعزز الحرية السياسية(الديمقراطية) مستويات أعلى من الانفتاح الاقتصادي؟. وثانيهما: هل يؤدي الانفتاح الاقتصادي إلى إرساء الديمقراطية وترسيخها؟ وهنا يأتي البحث في إطار محاولة الإجابة حول وجود العلاقة السببية ذات الاتجاهين بين الحرية الاقتصادية والحرية السياسية. دعمت النتائج التجريبية التي طبقت على بيانات (panel) ل 130 بلداً نامياً خلال الفترة (1975 ـ 2002) باستخدام نموذج انحدار متعدد قدرت معلماته بطريقة (GMM) ، وجود علاقة سببية باتجاه واحد فالديمقراطية (الحرية السياسية) تعزز الحرية الاقتصادية، ولكن الأثر الايجابي للحرية الاقتصادية في مستويات الحرية السياسية (الديمقراطية) مازال ضعيفاً.

*أيضاً هدفت دراسة (Dzunic, 2006) إلى تحليل العلاقة الارتباطية بين الحرية السياسية والحرية الاقتصادية في المرحلة الانتقالية (1993 ـ 1998) لـ 4 دول من أوروبا الوسطى (التشيك، سلوفاكيا، بولندا،هنغاريا). توصلت الدراسة التحليلية، إلى أن هذه الدول نجحت بالاحتفاظ بمستوى معين من الديمقراطية على الرغم من التطورات الاجتماعية المضطربة. وأن مستوى الإرتباط بين الحرية السياسية والحرية الاقتصادية مرتفع إلى حد ما. حيث يمارس التحول الديمقراطي تأثيراً موجباً في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وعلى تعزيز الحرية الاقتصادية. وأن نجاح التحرر الاقتصادي محدد سلفاً بالظروف الأولية للبلدان، ولكنه يؤثر بدوره في عملية إرساء الديمقراطية. مما يؤكد أن الديمقراطية نظام سياسي يتوافق أكثر مع أنظمة السوق القائمة على الحرية الاقتصادية.

*كذلك وفي دراسة لـ140 بلداً نامياً ومتقدماً خلال الفترة (1960ـ 2000) قام بها (Giavozzi, 2005) لاختبار العلاقة السببية بين الحرية الاقتصادية والحرية السياسية باستخدام نموذج انحدار متعدد مقدر بطريقة (OLS) على بيانات (panel)، توصلت نتائجها إلى أن الحرية السياسية تسبب الحرية الاقتصادية ، بينما الحرية الاقتصادية لا تؤدي بالضرورة إلى حرية سياسية . أي أن السببية هي باتجاه واحد. كما أن البلدان التي حررت اقتصادها قبل تحررها السياسي وأصبحت فيما بعد ديمقراطية تمتعت بأداء اقتصادي أفضل وأقوى بكثير من البلدان التي اتبعت تسلسلاً معاكساً.

*كذلك هدفت دراسة (Dailami,2000) إلى تحليل العلاقة بين الانفتاح المالي والحرية السياسية (الديمقراطية) وسياسات اعادة التوزيع الاجتماعية في 67 بلداً نامياً ومتقدماً، خلال الفترة (1990 ـ 2000). وبالاعتماد على بيانات (panel) تم استخدام نموذج (Binomial Logit Model) لتقدير معلومات المعادلة. توصلت نتائج البحث إلى وجود

علاقة ايجابية ومعنوية بين الانفتاح المالي والحرية السياسية. وأكدت على أن السياسات الاجتماعية أساسية في تحديد احتمال نجاح البلدان في الجمع بين الديمقراطية والانفتاح المالي.

مشكلة البحث:

تقوم مشكلة البحث على الأسئلة التالية

- ما هو أثر كل من مكونات الحرية الاقتصادية(الحرية التجارية، حقوق الملكية، الحرية المالية، الحرية النقدية، حرية الاستثمار، بيئة الاعمال والتدخل الحكومي) في الحريات السياسية في عينة من دول MENA؟
- هل توجد علاقة سببية بين مكونات الحرية الاقتصادية والحريات السياسية في عينة من دول MENA؟

فرضيات البحث:

في محاولة للإجابة على الاسئلة البحثية السابقة لا بد من اختبار الفرضيات التالية

- تؤثر كل من حرية التجارة ، حقوق الملكية، الحرية المالية، الحرية النقدية، حرية الاستثمار، بيئة الأعمال ايجاباً ومعنوياً على الحريات السياسية مقاسة بمؤشر الديمقراطية.
- يؤثر حجم التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية سلباً وبشكل معنوي في الحريات السياسية للأفراد.
- هناك علاقة سببية بين الحرية الاقتصادية والحرية السياسية.

أهمية البحث وأهدافه:

إن طبيعة العلاقة بين مكونات الحرية الاقتصادية والحريات السياسية مازالت مثار جدل في الأدبيات النظرية الاقتصادية والسياسية، وفي الدراسات التجريبية. والدراسات العربية التي تناولت هذا الموضوع معدودة خاصة، فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين هذين النوعين من الحريات، وبمكونات الحريات التي تمت دراستها. يشكل هذا البحث رفداً للدراسات العربية حول موضوع العلاقة بين الحريات الاقتصادية والحريات السياسية، فهذا البحث يتناول أثر سبعة من مكونات الحرية الاقتصادية في الحريات السياسية التي تم قياسها بالمؤشر الكلي للديمقراطية، وهذا مالم تتناوله الدراسات العربية المذكورة سابقاً، إضافة إلى أن هذه الدراسات لم ترصد طبيعة العلاقة بين هذين النوعين من الحريات هل هي فقط علاقة ارتباطية أم أن هناك علاقة سببية؟ ، هو ما تحاول هذه الدراسة الإجابة عليه في عينة من 6 دول عربية، تتشارك بمستويات مختلفة في تبني سياسات الإصلاح الاقتصادي والسياسي خلال فترة زمنية(2006 ـ 2015)، تعتبر الفترة الزمنية الثانية في سياسات الإصلاح الاقتصادي التي بدأت في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات في معظم دول العينة (سورية، الجزائر، تونس، الأردن، مصر ، لبنان) . تأتي أهمية الدراسة القياسية من خلال اختبار أثر كل من مكونات الحرية الاقتصادية السبعة في الحريات السياسية، واختبار وجود علاقة سببية بين كل من الحرية الاقتصادية والحرية السياسية، وهو مالم تتناوله أغلبية الدراسات التجريبية العربية. ومن هنا تتركز أهداف البحث:

أ- طرح مفاهيم الحريات الاقتصادية والسياسية ومكوناتها ومؤشرات قياسها من ناحية، ومن ناحية أخرى تناول العلاقة بين الحريات الاقتصادية والسياسية لدى تيارات الفكر الاقتصادي والسياسي

ب- اختبار أثر مكونات الحرية الاقتصادية على الحريات السياسية، وطبيعة هذا الأثر.

ج- اختبار طبيعة العلاقة بين هذين النوعين من الحريات هل هي فقط علاقة ارتباطية أم هناك علاقة سببية؟.

و ذلك في محاولة للوصول إلى نتائج وتوصيات من شأنها أن تساعد القيادات السياسية والاقتصادية على تبني سياسات إصلاحية متسقة ومنسجمة اقتصادياً وسياسياً.

منهجية البحث:

اعتمد البحث أولاً: على المنهج الوصفي من خلال تناوله للأدبيات الفكرية التي حللت طبيعة العلاقة بين الحرية السياسية والحرية الاقتصادية، وللعديد من الدراسات التجريبية التي اختبرت الآثار المتبادلة بين الحريتين. إضافة إلى اختبار وجود العلاقة السببية بين هذين النوعين من الحرية في العديد من دول العالم، وخلال فترات زمنية مختلفة. وثانياً على دراسة قياسية ترتكز على بيانات في شكل سلاسل زمنية مقطعية (long–panel) لاختبار أثر مكونات الحريات الاقتصادية السبعة على الحرية السياسية في (6) دول عربية من دول مجموعة (MENA) وهي (سورية، لبنان، مصر، تونس، الجزائر، الأردن) خلال الفترة (2006 ـ 2015). ففي عام 2005 تم إصدار مؤشر الحرية السياسية لهذه الدول من قبل منظمة(The Economist)، إضافة إلى أن هذه الدول تبنت إصلاحات اقتصادية وسياسية بمستويات مختلفة خلال فترة زمنية يمكن اعتبارها الفترة الأهم من جيل الإصلاحات، والتي بدأت في معظم الدول المدروسة في بداية عام 2000. حيث جاءت هذه الإصلاحات نتيجة لتغير المناخ الدولي والتوجه نحو التحرر الاقتصادي في كل دول العالم، إضافة إلى وجود تيار عالمي قوي يدعو إلى تبني مبادئ الديمقراطية، وضمان الحريات السياسية، تقوده المنظمات الدولية والدول الكبرى. وأمام هذه الضغوطات والتغيرات الدولية من جهة، وللخروج من المشكلات الاقتصادية الكبرى التي تعصف بالدول العربية، من ضعف النمو الاقتصادي، مشكلات البطالة، هشاشة وضعف الهيكل الاقتصادي لهذه الدول وعدم تنوعه وغيرها من المشكلات، لجأت هذه الدول إلى تبني سياسات إصلاحية على المستويين الاقتصادي والسياسي.

كذلك اعتمد هذا البحث على دراسة قياسية، تتناول أثر مكونات الحرية الاقتصادية في الحريات السياسية، من خلال نموذج قياسي، يرتكز على بيانات (Panel). حيث تم استخدام برنامج (Eviews 8) في تنفيذ اختبارات (Summary) لاختبار استقرارية البيانات، وفي تقدير معلمات النموذج بالاعتماد نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model) ، ونموذج الآثار الثابتة (Fixed Effects Model)، إضافة إلى اختبار التكامل المشترك(Cointegration Test)للوصول إلى اختبار العلاقة السببية(Granger Causality) بين متغيرات النموذج المستقلة والتابعة.

الإطار النظري:

مفهوم الحرية الاقتصادية

يتمثل مفهوم الحرية الاقتصادية في حرية الإنتاج والاستهلاك والتجارة من دون استعمال القوة أو الاحتيال أو السرقة، ويتميز بالانفتاح الداخلي والخارجي للسوق وحماية حق التملك والمبادرة الاقتصادية. ضمن نطاق الحرية الاقتصادية وتحقيقها، يجب على المواطن الالتزام بالحقوق والقوانين التي تحكم العلاقة بين الأطراف كحق الملكية، الحقوق الفكرية، ويقصد باحترام القانون أن يتم الرجوع إلى حكم القانون في المنازعات التي تنشأ في ظل الحرية الاقتصادية والاحتكام إلى القانون في ظل القيم الاجتماعية السائدة. أما حقوق الملكية فتتمثل في حق السيطرة على الملكية والاستفادة منها، وعدم سرقتها من قبل الاخرين سواء كانوا مؤسسات أو أفراد. أما حرية التعاقد فهي حرية الأفراد في إبرام عقودهم وفق قواعد قانونية تتلاءم مع ظروفهم الخاصة لكن في إطار القانون.

تعد الحرية الاقتصادية عملية أوسع من الخصخصة، وهي لا تعني فقط تقليص التدخل المباشر للدولة في النشاطات الاقتصادية، تشجيع للقطاع الخاص، وتحرير التجارة الخارجية، من خلال تخفيض في الحواجز الجمركية،

بل أيضاً وضع سياسات لتجسيد ذلك .وهذا التوجه يعود إلى الاقتصاد النيوكلاسيكي، وكذلك الليبراليين الجدد، حيث تسمح الحرية الاقتصادية بـ:

أ- زيادة مدخلات جديدة من موارد جديدة من الاستثمار.

ب- إعطاء ديناميكية قوية للاقتصاد، بحيث يلعب السوق دوراً كبيراً، وبإعطاء دور كبير للمبادرة الفردية، مما يؤدي إلى زيادة أكثر في إنتاج الثروة .وإلى اقتصاد مفتوح.

ج- انفتاح الاقتصاد المحلي للمنافسة الدولية، مما يخلق المهارات التنافسية التي تؤدي إلى تقوية المسار الإقتصادي ونموه ،(Brynen et al , 1998)

1-1-مؤشرات قياس الحرية الاقتصادية

تم اعتماد مؤشرين للحرية الاقتصادية:

الأول من معهد(Fraser Institute) ويسمىIndex of Economic Freedom in the world

الثاني من معهد Heritage Foundation ، ويسمى Economic freedom Index و يتكون من 10 مكونات، وهي ما سيتم اعتمادها في هذه الدراسة

1. مؤشر الحرية الاقتصادية ومكوناته Economic freedom Index:

أصدر معهد Heritage Foundation بالتعاون مع صحيفة Wall Street Journal عام 1995 هذا المؤشر ويقيس مدى تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية وتأثيرها في كافة مناحي الحرية الاقتصادية والسياسية، وأداء الأعمال وعلاقاتها الخارجية ويستند مؤشر الحرية الاقتصادية إلى عشرة عوامل يدخل بها 50 متغير يشمل:

1-1- حرية التجارة(Trade Freedom): تتمثل في حرية التبادلات الدولية، ويقيَّم هذا النوع من الحرية الاقتصادية بحجم المعوقات الجمركية وغير الجمركية أمام التجارة، ونصيب تلك التجارة من الناتج المحلي. هذا النوع من الحرية يترتب عليه أولاً: اتساع نطاق تقسيم العمل، وبالتالي عدم وجود مشكلة التقسيم الاجتماعي للعمل في البلد الواحد؛ إذ يرتفع تقسيم العمل إلى المستوى الدولي، مما يعمق فرص استغلال الميزات النسبية للاقتصادات. وثانياً: إدخال نوع جديد من التنافس، وهو التنافس الدولي، الذي يزيد الضغوط على التنافس داخل كل دولة، ويعزز محفزات الإنتاجية والفاعلية التي تمكن الفاعلين من الحفاظ على قدرتهم التنافسية على المستوى الدولي.

1-2- حرية الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي(Investment Freedom) وهو المتعلق بحرية استثمار رأس المال على مستوى دولي، فالمزيد من الحرية والقدرة على التعامل في أسواق رأس المال الدولية، تزيد التنافس بين المشروعات الاستثمارية، مما يتيح انتقال رأس المال إلى البلدان التي توفر مشروعات أعمال أكثر إنتاجية في السوق العالمية. وهو ما من شأنه تعزيز الحرية الاقتصادية وتعزيز النمو الاقتصادي أيضاً.

1-3- حرية أداء القطاع المصرفي والتمويلي(Financial Freedom): تقاس تلك الحرية بخمسة مؤشرات:

أ-نسبة الودائع في بنوك القطاع الخاص، ب- وما إذا كانت البنوك المحلية تواجه منافسة من بنوك أجنبية، ونصيب،ج- القروض المعتمدة للقطاع الخاص، د- ومدى اتساع نطاق السيطرة على أسعار الفائدة التي تنتج عنها معدلات فائدة حقيقية سلبية، هـ- ومدى اتساع نطاق السيطرة على معدلات الفائدة العامة على الودائع والقروض. ويعني ذلك من الناحية العملية، الحرية في عمليات الوساطة المالية وحرية التفاوض حول الاتفاقيات المالية. إن العوامل الثلاثة مجتمعة تعبر عن حرية الأسواق وانفتاحها. (HeritageFoundation,1995)

1-4- ملاءمة التشريعات القانونية ونوعية الإجراءات الإدارية والبيروقراطية(Business Freedom): وتؤول مؤشرات القواعد التنظيمية العامة لممارسة الأعمال إلى مدى قدرة ريادييي الأعمال على تحديد أسعار منتجاتهم بشكل مستقل. وتتمثل تلك المؤشرات في الإجراءات الإدارية اللازمة لبدء النشاط، المعوقات القانونية العامة لدخول منافسين جدد إلى السوق، ساعات العمل التي ينفقها ريادي الأعمال في معاملاته مع الموظفين الحكوميين تطبيقًا للقواعد العامة لممارسة الأعمال، تكلفة بدء نشاط مشروع جديد، والمدفوعات غير المنظورة كنايةً عن الفساد. إن انخفاض هذه المؤشرات دلالة على ارتفاع مستوى الحرية الاقتصادية.

1-5- حرية السياسات النقدية(Montery Freedom): هو ذلك النوع المتعلق بنفاذ الأفراد والشركات والهيئات الاقتصادية إلى النقد الحقيقي. ويقاس هذا النوع من الحرية بمؤشرات الاستقلال النقدي في البلاد، وحرية الأفراد والشركات والهيئات الاقتصادية في فتح حسابات بنكية في بلدانهم بعملات أجنبية، وقدرتهم على فتح حسابات بنكية في بلدان أخرى. يتعلق هذا النوع من الحرية أيضًا بحرية كل فرد أو شركة أو هيئة اقتصادية في الدخول في أكبر عدد ممكن من التعاملات السوقية الطوعية الحرة، مع أكبر عدد ممكن من نظرائهم الآخرين.

1-6- حرية مستوى الأجور والأسعار(Labor Freedom): تظهر عن طريق خمسة مؤشرات: أ- تأثير الحد الأدنى للأجور على الأجر المتوازن، ب- ومدى تعقيد آليات التعيين والفصل، ج- ونسبة قوة العمل التي يتم تحديد أجورها من خلال عملية تفاوض جماعية مركزية، د- وحجم إعانات البطالة التي تقلص الحوافز على البحث عن وظيفة، هـ- ووجود تجنيد إجباري في القوات المسلحة. وتخلق الحرية في هذه السوق حوافز لأصحاب العمل للاستثمار في رأس مالهم البشري، بما أنه يتيح لهم توقع عائدات أعلى على استثماراتهم في مثل تلك السوق الحرة، وهو ما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية، بما أن الاستثمار في رأس المال البشري يفضي إلى استغلال أكثر إنتاجيةً لرأس المال المادي. تشكل العوامل الثلاثة السابقة ما يسمى بكفاءة التنظيم وفعاليته، (Gwartney; Lawson, 2003).

1-7- نظام الإدارة المالية للدول(Government Size): يتعلق بالتحرر من التدخل الحكومي، والذي يتجلى في حجم النصيب الحكومي، ومؤشرات الحجم. أي المؤشرات على مستوى التدخل الحكومي، وتشمل حجم الإنفاق العام، حجم الدعم النقدي والعيني، نصيب المؤسسات المملوكة للدولة من الوظائف والاستثمار في المشروعات العامة، ومعدل الضريبة على الشرائح الأعلى من الدخل.

1-8- الوزن النسبي للقطاع العام في الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) (Spending Governmental):.أي نسبة نفقات الحكومة من الناتج المحلي الإجمالي بما في ذلك الاستهلاك والتحويلات، وتشكل النقطتان السابقتان حدود التدخل الحكومي ومستواه.

غالبًا ما يترافق مع التدخل الحكومي معوقات قانونية أمام دخول فاعلين جدد من القطاع الخاص، وعلى ذلك فمجرد مشاركة القطاع العام في الإنتاج والاستثمار تعني طرد القطاع الخاص، إلى جانب أن أنشطة القطاع الخاص تميل بطبعها إلى إنتاجية أعلى من مثيلتها في القطاع العام؛ لأن القطاع الخاص حافزه على الإنتاج هو تعظيم العائد ـ مما يخفض من مستوى الحرية الاقتصادية. إن ارتفاع منسوب التدخل الحكومي وارتفاع نسبة مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي يتعارض مع الحرية الاقتصادية. (HeritageFoundation,1995)

1-9- احترام حقوق الملكية(Property Rights): يتعلق بالبنية القانونية لحقوق الملكية الخاصة وضمان تلك الحقوق، ونعني بذلك في الأساس الضمان من أن تصادرها أطراف خاصة، كما تتعلق بعض جوانب هذا النوع

من الحرية أيضاً بالضمان من أن تصادرها الدولة، سواء بالقانون أو بغيره. ويشمل هذا المكون من الحرية الاقتصادية: أحكام قضاء مستقل، ومحاكم غير متحيزة، وحماية حقوق الملكية الفكرية، وأخيراً قوة النظام القضائي واستقامته وثقة الناس فيه. إن اعطاء مزيد من الضمانات لحقوق الملكية يزيد من مستوى الحرية الاقتصادية. (HeritageFoundation,1995)

1-10- الحرية في محاربة الفساد(Freedom from Corruption): ويؤخذ بالاعتبار كل من التهريب، القرصنة الفكرية، الإنتاج الزراعي والصناعي في هذه السوق، الخدمات، النقل والعمل المعروض فيها. يرتبط تزايد نشاط السوق السوداء بعلاقة عكسية مع الحرية الاقتصادية. حيث يتزايد نشاطها في الدول التي تفرض قيوداً شديدة على تداول السلع والنقود وتعبر النقطتين السابقتين عن فعالية تطبيق القانون وقواعده. (بضياف، غريب، 2005)

تأخذ هذه العوامل أوزاناً نسبيةً يتم من خلالها حساب المؤشر بأخذ المتوسط الحسابي للمعايير العشرة السابقة. وقد وضع دليل لقياس الحرية الاقتصادية بناءاً على النقاط التي تسجلها الدولة في هذه المكونات على النحو التالي: (80-100) يدل على حرية اقتصادية كاملة، (70-79.9) يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة، (60-69.9) يدل على حرية اقتصادية متوسطة (50-59.9) يدل على حرية اقتصادية ضعيفة، (0 ـ49.9) تدل على الضعف الشديد لمستوى الحرية الاقتصادية وأحياناً انعدامها:(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،2004) و (HeritageFoundation,1995)

2. مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم: Index of Economic Freedom in the World

وهو مؤشر الحرية الاقتصادية السنوية في العالم، تم تكوينه وحسابه من قبل James Gwartney and Robert Lawson. يصدر هذا المؤشر في تقارير تصدر عن معهد(Fraser Institute) وعن المنتدى الاقتصادي العالمي(World Economic Forum). يقيس مدى الدعم الذي تحققه سياسات ومؤسسات دول العالم للحرية الاقتصادية. وتغطي بياناته الفترة ابتداءً من عام 1980. يتم تقييم الحرية الاقتصادية على مقياس من 10، ويستخدم 42 متغيراً متميزاً للسياسات التي تشجع على الحرية الاقتصادية. ويقيس المؤشر كلاً من حجم الحكومة، الهيكل القانوني وحقوق الملكية، حرية التمويل، حرية التبادل التجاري، تنظيم الائتمان والعمل والأعمال التجارية، وتعطى النقاط الخمسة السابقة وزناً متساوياً في تكوين المؤشر النهائي. (Gwartnye , Lawson, 1980).

2-1- مفهوم الحرية السياسية

عرف Hwgel الحرية السياسية:" بأنها قدرة الفرد على ممارسة سلوكه السياسي من دون فرض الحدود والقيود عليه، والتي من شأنها أن تعيق حركته السياسية، وتمنعه من التحليق في الأجواء الرحبة للحرية الخاصة بالإرادة السياسية، وما تطمح إليه من تحقيق أهداف سياسية عامة وخاصة"، (Hwgel, 1981).

كذلك عرف Maclver الحرية السياسية في كتابه الموسوم(نسيج الحكومة) بالقول:" بأنها جملة الخيارات السياسية المفتوحة أمام الفرد والتي يستطيع اتخاذها من أجل مساعدته على التوصل إلى طموحاته وأهدافه". علماً بأن الحرية السياسية لا تتعامل مع خيار أو خيارين بل تتعامل مع خيارات عدة تكون متاحة للفرد ويتصرف حيالها بحرية تامة،(Maclver, 1969).

إذن الحرية السياسية: هي قدرة الفرد على ممارسة سلوكه السياسي دونما قيود تعيقه عن ذلك، وتحد من إرادته السياسية، فهي الأنماط والمسلكيات التي يمارسها الفرد لتحقيق خياراته السياسية كحق من حقوقه وتحقيق أهدافه السياسية كفرد من أفراد المجتمع. إن الحقوق التي يتمتع بها الفرد في مجال النشاط السياسي هي الإطار الذي يحدد

الحرية السياسية للأفراد، وهذه الحقوق لا تكون مطلقة . لأنها إن كانت كذلك فقد تتحول إلى تعديات على حريات الأخرين.(محمد نور، 1999).

ومن الحريات السياسية التي يجب أن تكفلها الدول للأشخاص، هي حرية الرأي والتعبير. حرية المعتقد الديني، وحرية الكتابة والتأليف والنشر. ومن الحريات التي تكفلها الدولة للجماعات والمجتمعات (حرية الانتخاب، حرية التكوين الاتحادات والأحزاب وحرية الانتماء إليها، حرية إبداء الرأي في القضايا العامة التي تنفرد الدولة بها والأحزاب السياسية، حرية تكوين الأحزاب السياسية والانتساب إليها، حرية توجيه النقد للسياسات الخاطئة من وجهة نظر الجمهور للسياسيين في الدولة، حرية المشاركة في بناء هياكل الدولة وأجهزتها من أجل تطويرها وتنميتها).(مرسي، 1992).

إن الحرية السياسية التي تكرس الديمقراطية هي كل تطور من نظام قائم على أقل مشاركة سياسية إلى أخر تزداد في هذه المشاركة، (Gerd,1996)، وهي تستدعي حماية الحريات المدنية ومنح المزيد من الحقوق السياسية والمزيد من المشاركة في الحياة السياسية من قبل الأفراد، (Brynen et al , 1998)

2-2- مؤشرات قياس الحرية السياسية

● **مؤشر الديمقراطية** (Democracy indice global) وهو ما تم الاعتماد عليه لقياس مستوى الحريات السياسية في هذا البحث. أصدرته مؤسسة (The Economist) ـ التي تأسست عام 1843ـ، في عام 2005 لأغلبية دول العالم، تحدد فيه مستوى الديمقراطية في هذه الدول. وهذا المؤشر مركب يأخذ القيم من(1) الذي يمثل أدنى درجات الديمقراطية (الاستبداد والدكتاتورية) إلى(10) الذي يمثل أعلى درجات الديمقراطية التي تعكس الحرية السياسية في البلد. ويتضمن هذا المؤشر (5) مؤشرات فرعية.

-نوعية العملية الانتخابية (Plurality and quality of the electoral process) وفيها يتم تقييم نزاهة وعدالة الانتخابات، تأثير القوى الأجنبية في الانتخابات، تعدد الأحزاب السياسية ،درجة ضمان المساواة والأمن لجميع المنتخبين. وكلما اقترب المؤشر من الرقم(10) كلما كانت جودة العملية الانتخابية عالية.

-كفاءة ومسؤولية الحكومة (Efficiency and government accountability) يعبر عن مدى كفاءة الحكومة في وضع سياساتها وتنفيذها. كلما اقترب المؤشر من (10) كلما ارتقى مستوى فعالية ومسؤولية الحكومة.

-مستوى المشاركة السياسية (level of political participation) ويشير إلى مستوى مشاركة الأفراد في الانتخابات، منظمات المجتمع المدني، الأحزاب السياسية والحريات الاجتماعية . كلما اقترب المؤشر من (1) دل على أن الأفراد لا يحبذون المشاركة السياسية. وبالتالي المجتمع غير ديمقراطي، وكلما اقترب المؤشر من (10) كان العكس.

-الثقافة الديمقراطية (democratic culture): تعزز الثقافة الديمقراطية التعبير عن التنوع، المناقشات العامة، احترام التعددية، قبول الخاسرين لنتائج الانتخابات، قبول نتائج الاستطلاعات. كلما اقترب مستوى الثقافة من (10) كلما ترسخت الديمقراطية وارتقى مستوى الحرية السياسية.

- الحريات المدنية (civil liberties) : يتراوح ترتيب هذا المؤشر بين (1 ـ 10)، حيث يمثل 10 أعلى مستوى من الاحترام للحريات المدنية: حرية تكوين الجمعيات والتعبير والصحافة، حيث يحق للمعارضة والمجتمع المدني أن يعبروا عن أنفسهم بحرية أمام الرأي العام.

-**مؤشرات (Freedom House) للحريات السياسية:** أصدرتها منظمة (Freedom House) منذ عام 1972 وتتكون من 3 مؤشرات تعبر عن الحرية السياسية وهي:

ـ حرية الصحافة (Freedom of the Press) وهو مؤشر تنشره المنظمة وهو من إعداد (Cato Institute) يتراوح ترتيبه (0 – 100) حيث يشير (0) إلى حرية مطلقة، و (100) إلى قمع مطلق للصحافة. يقيس درجة حرية وسائل الإعلام، تداول المعلومات، الإطار القانوني لعمل الإعلام، أثر الانتهاكات، أثر مجموعات الضغط، وسلوك الحكومات إزاء وسائل الاعلام المختلفة.

ـ الحقوق السياسية (political rights): يتراوح ترتيبه بين (1=حرية الحقوق السياسية، و7= قمع للحقوق السياسية). ويقيس حرية تعدد الأحزاب، الانتخابات العامة ،واحترام حقوق الاقليات.

ـ الحريات المدنية (civil liberty): يتراوح ترتيبه بين (1= حريات مدنية عالية، و7 = قمع للحريات المدنية). ويقيس مستوى حرية التعبير والرأي، التجمع، التعليم، الدين، تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع.

3-جدلية العلاقة بين الحرية الاقتصادية والحريات السياسية في الأدبيات النظرية

تلعب الأنظمة الاقتصادية دوراً مزدوجاً في تأسيس مجتمع حر، فالحرية الاقتصادية هي جزء من الحرية بمفهومها الأوسع، وهي هدف نهائي بحد ذاتها. وهي وسيلة لا يستغنى عنها في سبيل تحقيق الحرية السياسية. وباعتبار الحرية الاقتصادية وسيلة لتحقيق الحرية السياسية، فإن الأنظمة الاقتصادية مهمة بسبب تأثيرها على تركز أو توزيع السلطة. فالنظام الاقتصادي الذي يوفر الحرية الاقتصادية بشكل مباشر(النظام الرأسمالي) يشجع الحرية السياسية، ويمنع تركز السلطة.

لقد أشار Alain Touraine في تناوله لارتباط الحرية السياسية (الديمقراطية) بالتحرر الاقتصادي إلى القول بأن «اقتصاد السوق والديمقراطية السياسية وجهان لعملة واحدة لأنهما يشتركان في الحد من السلطة المطلقة للدولة». وليس معنى ذلك أن هناك انسجاماً كاملاً بين الإثنين، لكن يوجد على الأقل اتفاق واضح المعالم حول مصالح مشتركة، (Touraine,1994).

كذلك أشار (Robert Dahl) إلى أن الحرية السياسية المتمثلة بالديمقراطية ورأسمالية السوق «تشبهان شخصين مرتبطين في زواج عاصف يمزقه التنازع، ولكنه يستمر لأن كلا من الطرفين لا يرغب في الانفصال عن الآخر»، ويبني Dahl حجته هذه على أن كلاً من الديمقراطية واقتصاد السوق في حاجة إلى بعضهما، فالأسواق الحرة ترفض الخضوع لتنظيم صارم، الحد من حرية انتقال العمالة ورأس المال، الحد من حرية المستهلك في تحديد خياراته من السلع، التدخل للحد من حرية التنافس بين المنتجين، الحد من حرية انتقال الموارد الأساسية للمصانع. والحرية السياسية المتمثلة في الديمقراطية تلبي كافة هذه الاحتياجات. بالمقابل، اقتصاد السوق يعمل على تحقيق التنمية التي تعزز التعليم وتزيد من درجة التواصل الاجتماعي وتبادل المعلومات، الأمر الذي يزيد من درجة الوعي السياسي والاجتماعي لدى الأفراد بكافة حقوقهم، مما يؤدي بهم إلى زيادة تمسكهم بحريتهم السياسية وبالديمقراطية إذا كانت موجودة وينادون بها إذا كانت غائبة. هذه المنفعة المتبادلة جعلت (Dahl) يقول " إن الدول التي تديرها حكومات ديمقراطية تتجه إلى أن تكون أكثر رخاءً من الدول التي تقودها حكومات مستبدة".(Dahl, 1985).

إن الدلائل التاريخية تشير إلى العلاقة بين الحرية السياسية واقتصاد السوق الحر. في عام 1962، قال Friedman الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، :"للتاريخ رأي واحد في ما يتعلق بالعلاقة بين الحرية السياسية والسوق الحرة. وأنا لا أعرف أي مثال في أي زمان أو مكان لمجتمع تميز بحيّز كبير من الحرية السياسية، ولم يعتمد أيضاً نظاماً مشابهاً للسوق الحرة لتنظيم الجزء الأكبر من نشاطه الاقتصادي". إلا أن الدليل التاريخي لوحده لن يكون مقنعاً بشكلٍ كافٍ، فقد تكون صدفة بأن يحدث انتشار للحريات السياسية ونمو المؤسسات الرأسمالية والحرية

الاقتصادية في الوقت نفسه، وقد تسبق إحداهما الأخرى .ولكن هل بالضرورة أن تكون هناك علاقة بينهما؟ (*Friedman,1962*).

إن تجارب التحول في دول جنوب شرق أسيا (كوريا الجنوبية، تايوان) تشير إلى أن التحرر الاقتصادي يسبق الانفتاح السياسي، بينما تجارب دول أوروبا الشرقية بعد انهيار النظم الشيوعية تبين أن الاثنين يسيران معاً. أما خبرة العالم الثالث في تحوله التدريجي نحو الديمقراطية تبرهن على أنه ليست هناك شروط مسبقة لهذا التحول.

(Huntington, 1991). إن دراسة هذه العلاقة قد تناولتها تاريخياً تيارات فكرية متعددة كالتيار الفكري الليبرالي والتيار الاشتراكي ولكل منهم منطقه وحججه.

-التيار الفكري الليبرالي

لقد أدت الأفكار التي نادت بها نظرية العقد الاجتماعي ومدرسة القانون الطبيعي إلى تبلور التيار الفكري الفردي الذي يقوم على أساس أن الفرد هو محور النظام السياسي والاقتصادي في المجتمع ، وبالتالي وجود ارتباط وثيق بين حرية الفرد الاقتصادية وحريته السياسية(حماد 1993). ركز هذا التيار على عدم تدخل الدولة في النشاطات التي تخرج عن مهامها الأساسية المتمثلة في حماية الأمن الخارجي والداخلي. وأن تترك كل النشاطات لتحقيقها من قبل الفرد الحر اقتصادياً وسياسياً في حدود القانون، الأمر الذي يجعل الفرد يتمتع بامتيازات وحقوق تجعل دور السلطة الحاكمة في أضيق الحدود ولا تتدخل إلا إذا اقتضت ذلك متطلبات الصالح العام.(قلوش، 1984). ولعل من أهم رواد هذا التيار Adam Smith الذي يؤكد أن الفرد لا ينظر إلا إلى ربحه ومنفعته الشخصية، ولكن هناك يداً خفية تدفعه، ومن حيث لا يعلم إلى الهدف الأسمى الذي يتلاءم مع المصلحة العامة. أي أنه أكد على الحرية الاقتصادية التي لا تسمح بتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، ويعتبره ضاراً بالمصلحة العامة. ولذلك نجد لديه علاقة وثيقة بين حرية الفرد الاقتصادية والسياسية (حماد 1993).

في بداية القرن العشرين تحققت الحرية السياسية، وظهرت بوضوح في المجتمعات بفضل اقتصاد السوق الحر (الاقتصاد الرأسمالي) وتطور المؤسسات الرأسمالية. ومن هنا يأتي الاعتقاد بأن الرأسمالية المرتكزة على الحرية الاقتصادية شرط أساسي للحرية السياسية. ولكن تجارب بعض الدول الغربية (إيطاليا الفاشية، ألمانيا النازية) هي مجتمعات لا يمكن اعتبارها حرة سياسياً خلال تلك الفترة، رغم أن أنظمتها الاقتصادية السائدة آنذاك هي أنظمة رأسمالية قائمة على القطاع الخاص. هذا الواقع توافق مع الفكر الليبرالي التقليدي لـ Adam Smith بشقه الأول، بأنه لا يمكن أن تكون هناك حريات سياسية إلا في ظل النظام الرأسمالي، أي بوجود الحريات الاقتصادية. وتعارض معه في الشق الثاني، حيث دلت تجارب بعض الدول أنه يمكن أن تتواجد الحريات الاقتصادية في ظل أنظمة سياسية لا تتمتع بالقدر المناسب والملائم من الحرية السياسية لفترة زمنية قد تطول ولكن لن تستمر. فالدول التي بدأت بتحرير أسواقها منذ ستينات القرن الماضي مثل كوريا الشمالية، تايوان، تشيلي، المكسيك، **انهارت السلطات السياسية المركزية فيها بعد فترة زمنية، مفسحة المجال للديمقراطيات والتحرر السياسي.(Freidman, 2002)**

هذا ما تبناه الفكر الليبرالي الحديث الذي ظهر في مطلع القرن العشرين، والذي انتبه إلى أهمية دور الحكومة في حماية حريات الأفراد الاقتصادية والسياسية (وهذا ما لم يوجد في النمط السابق من الليبرالية) , بحيث أصبح دور الحكومات هو تنظيم الحريات من جهة والاقتصاد من جهة أخرى، وهنا يبرز التمايز بين الفكر الليبرالي التقليدي والحديث. وهو في مدى تدخل الدولة في تنظيم الحريات، ففي الليبرالية الكلاسيكية لا تتدخل الدولة في الحريات بل

الواجب عليها حمايتها ليحقق الفرد حريته الخاصة بالطريقة التي يريد دون وصاية عليه. أما في الليبرالية المعاصرة فقد تغير ذلك وطلبوا تدخل الدولة لتنظيم الحريات وإزالة العقبات التي تكون سبباً في عدم التمتع بتلك الحريات. (Mulot ،2002)

طرح Milton Friedman أيضاً في كتابه الشهير ***Capitalism and Freedom*** أفكاره حول دور الدولة وارتباطها بالحرية السياسية والاقتصادية للأفراد، والتي تبنتها الدول الرأسمالية. حيث ربط بين النظام الرأسمالي الذي يكرس الحرية الاقتصادية وبين الحرية السياسية. وأوضح أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الحرية السياسية والحرية الاقتصادية. فالأسواق الحرة لم تكن ترفاً وإنما هي أساس الحرية السياسية، فالاقتصاد الخاص القائم على الحرية الاقتصادية يوفر بطبيعته قيوداً على سلطة الدولة ويحد من تدخلها (Friedman, *1962*) . ويرجع فريدمان أسباب الكساد العظيم عام 1929 إلى سوء إدارة الحكومة وخاصة نظام الاحتياطي الفيدرالي للولايات المتحدة الأمريكية من خلال الاستخدام غير الفعال لأدوات النظام النقدي ـ خاصة عدم زيادة عرض النقود في أعقاب انهيار البنوك ـ حول ما كان تقليصاً نقدياً لمدة سنة أو سنتين إلى كارثة اقتصادية والتي كان بالإمكان تجنبها لو أن الأسواق تركت تماما لحالها. وقد لخص فريدمان قائمة بمجالات التدخل الحكومي التي اعتبرها غير مبررة وتشمل الرسوم وحصص الاستيراد، إعانات المزارعين، السيطرة على الإيجارات، الحد الأدنى للأجور، القواعد القانونية للصناعات بما فيها المصارف والنقل وبرامج الأمن الاجتماعي التي تجعل الأفراد يحتفظون بمقدار معين من النقود لأغراض التقاعد والسكن الاجتماعي. وحسب رأيه إن جميع هذه السياسات تبدو جيدة ظاهريا ولكنها في الحقيقة كان لها تأثيرات سلبية. فمثلاً الحد الأدنى للأجور كان يقصد به جزئياً تخفيف الفقر عن الأمريكيين السود أدى في الواقع إلى زيادة نسبة البطالة. كذلك الإسكان الاجتماعي الذي صمم للحد من الفقر، أدى الى زيادته. بالإضافة الى سياسات الدعم الاجتماعي التي كان هدفها توفير الأمان لغير القادرين على العمل، خلقت أناساً معتمدين، كان بالإمكان أن يساهموا في الاقتصاد.(*1980* ، Friedman).

إن العلاقة ما بين الحريتين السياسية والاقتصادية معقدة، وليست بأي شكل من الاشكال أحادية الجانب. كان للراديكاليين الفلسفيين ميلاً لاعتبار الحرية السياسية مدخلاً ووسيلة للحرية الاقتصادية، وآمنوا بأنه إذا أعطى الإصلاح السياسي عامة الشعب حق التصويت لعملوا ما في صالحهم والذي كان التصويت لسياسة عدم تدخل الدولة إلا بمقدار ما يكون ضرورياً لصيانة الأمن وحقوق الملكية..

التيار الفكري الاشتراكي

منذ أواسط القرن التاسع عشر، وبشكل حصريّ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، شكّلت الماركسية أحد أهم البدائل النظرية والعمليّة للديمقراطية الليبرالية .يرى أنصار هذا التيار أن الجماعة لا الفرد هي الغاية من التنظيم السياسي، لذا فالدولة ملزمة في نظره بالتدخل في مختلف الميادين والمجالات باعتبار أن الدولة هي القادرة على تحقيق المصالح المختلفة للأفراد. وينظر هذا التيار إلى الحرية من زاوية العلاقة بين الطبقة المالكة والطبقة التي لا تملك. والحرية تتحقق بالقضاء على الملكية الخاصة التي هي مصدر كل استغلال واستعباد للفرد، وتعويضها بالملكية الجماعية أو ملكية الدولة للثروات، التي تقوم بتوزيعها بين الأفراد بالكيفية التي تضمن القسط الأكبر من العدالة الاجتماعية والاقتصادية. وبتعبير آخر يتحتم على الدولة التدخل لإشباع الحاجات المختلفة ، ويحصر نشاط الفرد في مجال ضيق، ليحل محله نشاط الدولة الذي يمتد بالتنظيم والتقييد لكثير مما كان متروكاً أصلاً للمبادرة الفردية وعلى ذلك تتحدد حقوق الأفراد الاقتصادية والسياسية وحرياتهم بما يكفل أكبر قدر للمنفعة الجماعية (قلوش، 1984). إن الحرية الفردية طريق يؤدي لفردية السلطة، إذ يربط (ماركس) بين العلاقة السياسية والاقتصادية وشرط التملك ورأس

المال، فهو يعتبر الحرية في التملك مصدراً لبدء الطوفان البرجوازي على مفاهيم الاشتراكية الأممية. (لينين، 1976)، يرى الفكر الاشتراكي بأن الحرية السياسية، لها وجهان، وجه سياسي ووجه اقتصادي واجتماعي، وأن السلطة بموجب هذا الفكر، تتركز مهمتها في محاولة التوفيق بين الحرية السياسية والحرية الاقتصادية، وأنها يجب أن تضمن كليهما وأن تحاول التوفيق بينهما،(الدراجي ، 2009).

الدراسة القياسية

لقد تبنت هذه الدراسة بيانات (Panel) التي تتمتع ببعد مضاعف، بعد زمني وبعد فردي، مما يجعل استخدامها أكثر أهمية في الدراسات القياسية، حيث يمكن الأخذ بعين الاعتبار سلوك الدول عبر الزمن، وخصائص كل دولة على حدا. إضافة إلى أن بيانات (Panel) تتمتع بعدد أكبر من درجات الحرية وبكفاءة أفضل، مما يؤثر إيجاباً على دقة المقدرات للنموذج. وتحد من مشكلة عدم ثبات التباين (Heteroscedasticity)، ومشكلة التعدد الخطي (Multicollinearity) ، (Green,2003) .

لدراسة أثر مكونات الحرية الاقتصادية على الحريات السياسية في دول العينة خلال الفترة (2006ـ2015)، وكما أوردنا سابقاً حول أهمية هذه الفترة من الناحية الاقتصادية والسياسية لهذه البلدان، فقد تم اختيارها أيضاً بناءً على مدى توفر بيانات مؤشر الديمقراطية، الذي تم إصداره لأول مرة عام 2005. أن العلاقة بينهما تم صياغتها بالشكل التالي: $DEMO = f(TF, PR, FF, MF, IF, BF, SG)$

التي تعبر عنها الصيغة القياسية التالية :

$$DEMO_{i,t} = \alpha_i + \beta_1 TF_{i,t} + \beta_2 PR_{i,t} + \beta_3 FF_{i,t} + \beta_4 MF_{i,t} + \beta_5 IF_{i,t} + \beta_6 BF_{,t} + \beta_7 SG_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

t=1,2 ……., T عدد السنوات ; i= 1,2 …… , N عدد البلدان

حيث: ($DEMO_{i,t}$) = المتغير التابع =مؤشر الديمقراطية الذي يعبر عن الحريات السياسية في البلد (i) وفي الفترة (t). (α_i) = ترمز للتأثير الخاص بكل بلد عن طريق حصر محددات الحرية السياسية التي لا يمكن حسابها بالمتغيرات التفسيرية المذكورة، وهو بذلك يحسب الخصائص غير المشاهدة أو الملحوظة عبر الدول مع ثبات الزمن، (β): متجه عامودي للمعلومات المراد تقديرها لكل متغير مستقل، ($\varepsilon_{i,t}$): متجه عامودي لحد الخطأ العشوائي للبلد(i) في الفترة (t).

ويتضمن الجدول رقم (1) تعريف بهذه المتغيرات المدروسة ومصادر البيانات

المتغير	تعريفه	مصادر البيانات
DEMO . المتغير التابع	الحرية السياسية معبر عنها بالمؤشر الكلي للديمقراطية	The Economiste , annual Rapport for the years: 2006.2008.2010.2012.2015
TF	الحرية التجارية	Heritage Foundation , annual Rapport for the studies years
PR	حقوق الملكية	
FF	الحرية المالية	
MF	الحرية النقدية	
IF	حرية الاستثمار	
BF	حرية الأعمال	

SG	التدخل الحكومي	
D2,D3,D4, D5, D6	متغيرات وهمية	حيث كل متغير يعبر عن بلد واحد فقط، فمثلاً D2 يعبر عن لبنان حيث يأخذ القيمة (1) في لبنان و ياخذ القيمة (0) في باقي دول العينة

ولتطبيق هذا النموذج تستخدم هذه الدراسة قاعدة بيانات (panel) مع عدد (n=6) من الوحدات المقطعية (i) المتمثلة في 6 دول عربية(مصر، تونس، لبنان، سورية، الجزائر، الأردن)، وتحتوي كل وحدة مقطعية على سلسلة زمنية لعدد (t=10) تغطي الفترة الزمنية من (2006 - 2015).

- **اختبارات النموذج وتقدير معلماته.**

بناء على نتائج اختبارات الاستقرار لبيانات (Panel)، يمكن صياغة النموذج النهائي الذي سيتم تقدير دواله.

- اختبار استقرار وسكون بيانات (Panel):

يعد من أهم مراحل بناء النموذج الاقتصادي القياسي، ذلك أن وجود جذر وحدة في البيانات يؤدي إلى تقدير متحيز ولا يعكس طبيعة العلاقة بين المتغيرات. تتفوق اختبارات جذر الوحدة لبيانات (Panel) على اختباراته في السلاسل الزمنية الفردية لأنها تتضمن محتوى معلومات مقطعي وزمني معاً، يقود إلى نتائج أكثر دقة من اختبارات السلاسل الزمنية ، كذلك تسمح بالعمل على عينة صغيرة من ناحية البعد الزمني واتساع البيانات من ناحية البعد الفردي، (Hurlin,Mignon,2005).

سيتم الاعتماد في هذا البحث على الاختبارات الأكثر شيوعاً، وهي:

-اختبار (2002) Levin, Lin and Chu [LLC] التي ترتكز على اختبارات جذر الوحدة في السلاسل الزمنية من نوع Dickey–Fuller الموسعة(ADF). حيث يفترض استقلالية حدود الخطأ في البعد الفردي وتجانس جذر الانحدار الذاتي. بحيث تكون فرضية العدمH0: بيانات (Panel) تحتوي على جذر وحدة، أي أنها غير مستقرة، والفرضية البديلةH1: بيانات(Panel) لا تحتوي على جذر الوحدة، أي أنها مستقرة، (Levin, Lin and Chu, 2002)

-اختبار(2003) Im, Pesaram and Shin [IPS]: ينطلق من نفس فرضيات LLC حيث أبقى على فرضية العدم كما هي، بالمقابل تم تجزئة الفرضية البديلة إلى حالتين تسمح باختلاف جذر الانحدار الذاتي، وتقوم على نفس فرضيات اختبار[LLC]

-اختبارات (Dickey–Fuller_ ADF) و (Philippe –Perron, PP)، وينص أيضاً فرضهما العدم على وجود جذر وحدة (البيانات غير مستقرة)، وفرضهما البديل على عدم وجود جذر وحدة، (Im, Pesaran and Shin,2003).

جدول رقم (2): نتائج اختبارات السكون والاستقرار للمتغيرات المدروسة

		LLC		IPS		ADF		PP	
variable		Coef	Prob	Coef	Prob	Coef	Prob	Coef	Prob
DEMO	Level	-1.1485	0.1254	0.3496	0.6367	12.5984	0.3989	5.1255	0.9537
	1st Difference	*-8.4824*	*0.0000*	*-3.9291*	*0.0000*	*39.9855*	*0.0001*	*40.7979*	*0.0001*
TF	*Level*	*-6.4939*	*0.0000*	*-3.1687*	*0.0008*	*34.8020*	*0.0005*	*40.4967*	*0.0001*
	1st Difference	-	-	-	-	-	-	-	-
PR	Level	0.5813	0.7195	1.7785	0.9623	5.8668	0.8280	5.9416	0.8201
	1st Difference	*-7.8350*	*0.0000*	*-3.7292*	*0.0001*	*30.3895*	*0.0002*	*29.5317*	*0.0003*

FF	*Level*	*-4.6819*	*0.0000*	*-2.4417*	*0.0075*	*18.1060*	*0.0060*	*11.4224*	*0.0763*
	1st Difference	-	-	-	-	-	-	-	-
MF	Level	3.4741	0.0003	-1.3695	0.0854	18.6004	0.0986	19.0469	0.0875
	1st Difference	*-8.3239*	*0.0000*	*-4.0426*	*0.0000*	*42.4137*	*0.0000*	*65.5443*	*0.0000*
IF	Level	-0.6034	0.2731	0.9270	0.8230	4.2126	0.9372	4.6019	0.9400
	1st Difference	*-5.1916*	*0.0000*	*-1.8804*	*0.030*	*15.2533*	*0.0184*	*15.7700*	*0.0154*
BF	Level	*-17.1717*	*0.0000*	*-6.4674*	*0.0000*	*38.1167*	*0.0001*	*27.4230*	*0.0067*
	1st Difference	-	-	-	-	-	-	-	-
SG	Level	-3.1894	0.0007	-0.6393	0.2613	17.9400	0.1175	0.5693	0.5325
	1st Difference	*-4.4417*	*0.0000*	*-2.1207*	*0.0170*	*26.7242*	*0.0085*	*30.3421*	*0.0025*

من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 8

ما يمكن ملاحظته من الجدول رقم (2):نتائج تطبيق الاختبارات الأربعة، تشير إلى غياب جذر الوحدة على مستوى المتغيرات المدروسة المتمثلة في كل من (TF,FF,BF)، أي أنها تكشف استقرار هذه المتغيرات عند المستوى (Level)، وهذا يدل على رفض الفرضية العدم لوجود جذر وحدة، (القيمة الاحتمالية للاختبارات أقل من 5%). أما القيمة الاحتمالية للمتغيرات (DEMO ,PR,MF,IF,SG) أكبر من 5%، وبالتالي لا يمكن رفض فرضية العدم بوجود جذر وحدة، أي أنها غير مستقرة في مستواها ولكنها مستقرة عند الفرق الأول .إن وجود متغيرات مستقرة عند الفرق الأول ومتغيرات مستقرة عند المستوى، يستدعي استخدام نموذج (ARDL) كصيغة نهائية للنموذج المراد تقديره بحيث تكون على الشكل التالي:

$$\begin{aligned}\Delta(DEMO)_t = {} & \alpha + \beta_1(DEMO)_{t-1} + \beta_2(TF)_{t-1} + \beta_3(PR)_{t-1} + \beta_4(FF)_{t-1} \\ & + \beta_5(MF)_{t-1} + \beta_6(IF)_{t-1} + \beta_7(BF)_{t-1} + \beta_8(SG)_{t-1} \\ & + \sum_{t=i}^{q} \Upsilon_1 \Delta(DEMO)_{t-i} + \sum_{t=i}^{q} \Upsilon_2 \Delta(TF)_{t-i} + \sum_{t=i}^{q} \Upsilon_3 \Delta(\mathrm{PR})_{t-i} \\ & + \sum_{t=i}^{q} \Upsilon_4 \Delta(FF)_{t-i} + \sum_{t=i}^{q} \Upsilon_5 \Delta(MF)_{t-i} + \sum_{t=i}^{q} \Upsilon_6 \Delta(IF)_{t-i} + \sum_{t=i}^{q} \Upsilon_7 \Delta(BF)_{t-i} \\ & + \sum_{t=i}^{q} \Upsilon_8 \Delta(SG)_{t-i} + \varepsilon_t\end{aligned}$$

✓ **النماذج الأساسية لتحليل بيانات** (Panel Data)

تأتي نماذج (Panel Data) في ثلاثة أشكال رئيسية وهي: نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model) الذي يعتمد في التقدير على طريقة المربعات الصغرى (OLS). نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effects Model) المعتمد على طريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرات الوهمية (LSDV– Fixed Effects Least Squares Dummy variables). نموذج الآثار العشوائية (Random Effects Model). مع ضرورة ذكر أنه في هذا البحث لا يمكن إجراء تقدير وفق الآثار العشوائية، وذلك لأن عدد المتغيرات المستقلة المستخدمة يفوق عدد البلدان المدروسة، وسنكتفي بالتقدير وفق النموذجين الأول والثاني.

الجدول رقم (3) نتائج تقدير النموذج

d(Demo) المتغير التابع :	6 = عدد البلدان N=6	الفترة (2006 – 2015 , T=10)			
		Pooled model	Fixed Effects Model		
المتغيرات المستقلة	المعلمات	Coefficient	Prob.	Coefficien	Prob
Constante	C(1)	4.7429	0.1794	4.092901	0.2859
Demo (-1)	C(2)	-0.1995	0.3647	-0.199409	0.3847
TF(-1)	C(3)	0.0433	0.0658	0.043307	0.0758
PR(-1	*C(4)*	*0.0334*	*0.0201*	*0.033455*	*0.0301*
FF(-1)	*C(5)*	*0.0617*	*0.0216*	*0.061737*	*0.0316*
MF(-1	C(6)	-0.0579	0.1485	-0.057916	0.1585
IF(-1	*C(7)*	*0.0145*	*0.0360*	*0.014572*	*0.0460*
BF(-1)	C(8)	-0.0105	0.4013	-0.010506	0.4113
SG(-1)	C(9)	-0.0036	0.7003	-0.003663	0.7003
d(Demo(-1))	C(10)	-0.1313	0.0937	-0.131314	0.0937
d(TF(-1))	C(11)	0.0183	0.1844	0.018363	0.1844
d(PR(-1))	*C(12)*	*0.0540*	*0.0279*	*0.054059*	*0.0279*
d(FF(-1))	C(13)	-0.0282	0.1027	-0.028219	0.1127
d(MF(-1))	*C(14)*	*0.0394*	*0.0123*	*0.039452*	*0.0123*
d(IF(-1))	C(15)	-0.0006	0.9145	0.000638	0.9245
d(BF(-1))	C(16)	0.0173	0.2057	0.017394	0.2157
d(SG(-1))	*C(17)*	*-0.0346*	*0.0371*	*-0.034665*	*0.0471*
D2	C(18)	-1.8353	0.0222		
D3	C(19)	-0.9571	0.2912		
D4	C(20)	0.2686	0.6970		
D5	C(21)	0.6781	0.3019		
D6	C(22)	-1.9733	0.0266		
				خصائص بلدان العينة	
تونس	0.918671	لبنان	-0.307079	مصر	-1.185300
سورية	0.650042	الجزائر	1.328235	الأردن	-1.323314

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews8

للمفاضلة بين النموذجين لاختيار النموذج الذي يمكن تبنيه في هذه الدراسة، نعتمد على إحصائية (F-Statistique) من اختبار (Wald) حيث الفرض العدم

H0: (0) =C(22)=C(21)=C(20)=C(19)=C(18) (كل معلمات المتغيرات الوهمية =0) ، أي لا توجد فروق في خصائص البلدان، وبالتالي نموذج الانحدار التجميعي هو الأفضل. مقابل الفرض البديل H1= نموذج الآثار الثابتة هو الأفضل.

الجدول رقم (4) نتائج اختبار (Wald Test)

Wald Test:		
Equation: Untitled		
Null Hypothesis: C(18)=C(19)=C(20)=C(21)=C(22)=0		

Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	3.588074	(5, 25)	0.0139
Chi-square	17.94037	5	0.0030

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews8

تشير إحصائية (F–Statistique) من اختبار (Wald) إلى إمكانية رفض الفرضية العدم القائلة بتساوي معلمات المتغيرات الوهمية، حيث القيمة الاحتمالية المقدرة (0.01) أصغر من 5% ،وبالتالي نموذج الانحدار التجميعي ليس الأفضل. وعليه نقبل بالفرض البديل: نموذج الآثار الثابتة هو الأفضل.

نتائج تقدير معلمات نموذج الآثار الثابتة

تشير النتائج في الجدول رقم (3) إلى وجود أثر ايجابي ومعنوي عند مستوى 5% لمتغير حقوق الملكية، وقيمته التفاضلية(PR) في مستوى الحريات السياسية(DEMO). كما ترتبط متغيرات التحرر المالي(FF) وحرية الاستثمار(IF) بعلاقة ايجابية ومعنوية عند مستوى 5% مع متغير الحريات السياسية المعبر عنها بمؤشر الديمقراطية(DEMO). كذلك ترتبط القيمة التفاضلية لمتغير الحرية النقدية(MF) بعلاقة إيجابية ومعنوية مع متغير الديمقراطية. بينما تؤثر سلباً وعند مستوى 5% القيمة التفاضلية لمتغير التدخل الحكومي(SG) على الحريات السياسية في بلدان العينة. بالمقابل تظهر نتائج الجدول السابق عدم وجود أثر معنوي لكل من متغيرات بيئة الأعمال (BF)،التحرر التجاري(TF)، التحرر النقدي(MF) والتدخل الحكومي(SG) على مستوى الحريات السياسية. كذلك يلاحظ عدم وجود أثر معنوي للقيمة التفاضلية للمتغيرات المعبرة عن التحرر التجاري(TF)، بيئة الأعمال (BF)،التحرر المالي (FF) وحرية الاستثمار(IF)على مستوى الديمقراطية في البلدان المدروسة.

كما تشير النتائج في نفس الجدول السابق إلى تباين الآثار الثابتة الخاصة بكل دولة، حيث نجدها تنحصر ما بين الأردن (1.32333 ـ) والجزائر (1.3282). حيث تؤثر خصائص البلد في كل من (الأردن، مصر، بشكل سلبي على تطور الحريات السياسية وتكريس الديمقراطية ، بينما خصائص كل من (سورية، تونس، الجزائر) تؤثر إيجاباً في مستوى الديمقراطية.

اختبارات التكامل المشترك (Cointegration Test)

تختلف اختبارات التكامل المشترك لبيانات (Panel) عن مثيلاتها في السلاسل الزمنية ، وتعرف علاقات التكامل المشترك من قبل (Pedroni) و(Kao) باختبار فرضية جذر الوحدة لبواقي التكامل. بحيث تكون الفرضية العدم للإختبارين هي: (H0) التي تقول بعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة، مقابل الفرضية البديلة(H1): وجود علاقة تكامل مشترك(Pedroni, 2004).

الجدول رقم (5) نتائج اختبار التكامل المشترك ل (Kao)

Kao Residual Cointegration Test		
Series: DEMO TF PR FF MF IF BF SG		
Sample: 2006 2015		
Included observations: 60		
Null Hypothesis: No cointegration		

	t-Statistic	Prob.
ADF	*-2.752373*	*0.0030*
Residual variance	0.305720	
HAC variance	0.327974	

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews8

تشير النتائج في الجدول رقم (5) إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، حيث احتمال قبول الفرض العدم (غياب التكامل المشترك) أقل من 5%، وبالتالي القبول بالفرضية البديلة التي تشير إلى وجود علاقة تكامل مشترك. إن وجود علاقة التكامل المشترك تسمح باختبار العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بالاعتماد على اختبار (Granger Causality Tests).

الجدول رقم (6) نتائج اختبار Granger Causality Tests

Pairwise Granger Causality Tests Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
TF does not Granger Cause DEMO	16	34.4544	0.1305
DEMO does not Granger Cause TF		0.62290	0.7543
PR does not Granger Cause DEMO	18	0.68279	0.6958
DEMO does not Granger Cause PR		*11.7303*	*0.0341*
FF does not Granger Cause DEMO	*18*	*73.4184*	*0.0024*
DEMO does not Granger Cause FF		-0.40204	1.0000
MF does not Granger Cause DEMO	16	0.55453	0.7788
DEMO does not Granger Cause MF		9.82772	0.2410
IF does not Granger Cause DEMO	18	0.78236	0.6462
DEMO does not Granger Cause IF		0.28228	0.9237
BF does not Granger Cause DEMO	18	1.05515	0.5323
DEMO does not Granger Cause BF		1.45203	0.4129
SG does not Granger Cause DEMO	*16*	*-2252.91*	*0.0162*
DEMO does not Granger Cause SG		0.79462	0.7011

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews8

يشير الجدول رقم (6) إلى

- عدم وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين أي من مكونات الحرية الاقتصادية وبين الحريات السياسية.
- وجود علاقة سببية باتجاه واحد من الحرية المالية(FF) إلى الحريات السياسية (DEMO).
- وجود علاقة سببية باتجاه واحد من التدخل الحكومي (SG) إلى الحريات السياسية (DEMO).
- ترتبط الحريات السياسية (DEMO) بعلاقة سببية باتجاه حقوق الملكية (PR).

يمكن القول أن التوسع في التحرر المالي، وتخفيض التدخل الحكومي في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، يسبب ارتفاع في مستوى الحريات السياسية، ويكرس الديمقراطية، كذلك يسبب ارتفاع مستوى الحريات السياسية زيادة مستوى الأمان والضمان لحقوق الملكية ويخفض المخاطر المتعلقة بمصادرة أصول وأموال الأفراد.

الاستنتاجات والتوصيات:

✓ لاختبار العلاقة بين مكونات الحرية الاقتصادية والحريات السياسية المعبر عنها بمؤشر الديمقراطية في(6) دول عربية (مصر، لبنان، تونس، سورية، الجزائر، تونس) خلال الفترة (2006 ـ 2015). تم الاعتماد على نموذج قياسي يرتكز على بيانات(Panel Data)، ويتضمن(7) متغيرات تعبر عن مكونات الحرية الاقتصادية وفقاً لمنظمة (Heritage Foundation)،

✓ تم اختبار استقرارية بيانات (Panel) بالاعتماد على اختبارات (Summary) الذي يتضمن (4) اختبارات للاستقرارية. أظهرت نتائجها استقرار كل من المتغيرات الدالة على التحرر التجاري(TF)، التحرر المالي(FF) وبيئة الأعمال (BF) في مستواها. بينما أظهرت المتغيرات المرتبطة بكل من مؤشر الديمقراطية (DEMO) ، حقوق الملكية(PR) ، الحرية النقدية(MF) ، حرية الاستثمار(IF) والتدخل الحكومي(SG) استقراراً عند الفرق الأول. الأمر الذي تطلب صياغة النموذج القياسي وفق منهج (ARDL).

✓ تم تقدير معلمات النموذج وفق نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Model) ونموذج الآثار الثابتة (FEM)، مع استثناء التقدير للنموذج وفق الآثار العشوائية، وذلك لتجاوز عدد المتغيرات المستقلة (7)المدروسة عدد الوحدات المدروسة(6 بلدان).

✓ لاختيار النموذج الأفضل تم الاعتماد على احتمالية (F–Statistique) في اختبار (Wald) والتي أظهرت أن النموذج الأفضل هو نموذج الآثار الثابتة، وهو ما تم تقدير معلماته.

✓ بما أن النموذج تمت صياغته وفق منهج (ARDL) الذي يظهر المتغيرات المدروسة في صيغتها الرقمية (الأجل الطويل)، وفي صيغتها التفاضلية (الأجل القصير) ،

النتائج و المناقشة:

ـ أن لحقوق الملكية وقيمتها التفاضلية أثر إيجابي ومعنوي على مستوى الحريات السياسية وهو ما يتوافق مع فرضيات البحث. فارتفاع مستوى حقوق الملكية بمقدار نقطة واحدة سوف يزيد من مستوى الحرية السياسية بمقدار 0,033 نقطة. فإعطاء مزيد من الأمان والضمانات للأفراد بعدم مصادرة أملاكهم وأموالهم، وسن القوانين التي تضمن حقوق الملكية الفكرية، ووجود نظام قضائي غير متحيز، ساهم في زيادة الحرية الاقتصادية التي تساهم في رفع مستوى الحريات السياسية. إن جميع الدول المدروسة قد اتخذت إجراءات إصلاحية في نظامها القضائي، إضافة إلى تبنيها قوانين تحمي الملكية الفكرية، كذلك قدمت الضمانات الكافية لعدم مصادرة أموال وأصول الأفراد اعتباطاً، ولا تتم

المصادرة إلا بعد محاكمة قضائية والحصول على حكم قضائي يسمح بذلك، الأمر الذي ساهم في رفع مستوى الحريات السياسية في هذه البلدان.

ـ إن الإصلاحات التي تمت في المجال المالي، والهادفة إلى مزيد من الحرية المالية، قد ساهمت بشكل إيجابي ومعنوي في رفع مستوى الحريات السياسية وتكريس الديمقراطية في هذه البلدان، من خلال رفع مستوى الحرية الاقتصادية. فارتفاع منسوب التحرر المالي بمقدار نقطة واحدة يزيد من مستوى الحريات السياسية بمقدار 0,06 نقطة. فدول العينة قامت بخطوات كبيرة وهامة في مجال التحرر المالي من خلال السماح للمصارف الخاصة المحلية والأجنبية بممارسة أنشطتها المالية، وتنظيم آليات عملها مما شجع الأفراد على إيداع أموالهم فيها، إضافة إلى دعمها نشاط القطاع الخاص من خلال زيادة نسبة الائتمان المقدم إليه، كل هذا أعطى مزيداً من الثقة للأفراد بالسياسات المالية لهذه الدول مما حفز مطالبتهم بمزيد من الحريات السياسية التي تضمن مصالحهم و حقوقهم.

ـ إن حرية الاستثمار كمكون رئيس من الحرية الاقتصادية أظهرت نتائج التقدير لها أيضاً أثر إيجابي ومعنوي على تحفيز الحريات السياسية. فزيادة حرية الاستثمار بمقدار نقطة واحدة يرفع من مستوى الحرية السياسية بمقدار 0.014 نقطة. من تحليل واقع الدول المدروسة يلاحظ أن هذه الدول قد اتجهت بسياساتها الإصلاحية إلى دعم الاستثمار المحلي الخاص، وتشجيع جذب الاستثمارات الأجنبية كحل لها للخروج من مشكلاتها الاقتصادية، وكمحرك للنمو الاقتصادي وذلك من خلال إصدار القوانين والإجراءات التي تعطي مزيداً من الحرية للقطاع الخاص المحلي والأجنبي للعمل والاستثمار على أراضيها، وأيضاً من خلال إعطاء المزيد من الضمانات والحوافز للمستثمرين. الأمر الذي دفع بهؤلاء إلى المطالبة بأن يكون لهم نصيب أكبر في المشاركة بالقرارات السياسية و الاقتصادية للحكومات بحيث يرفع من مستوى الديمقراطية و المشاركة السياسية.

ـ إن المكونات الثلاثة السابقة للحرية الاقتصادية قد أثرت إيجاباً في مستوى الحريات السياسية وتكريس الديمقراطية في الأجل الطويل. أما في الأجل القصير والذي تظهره معلمات المتغيرات في تفاضلها الأول تظهر أن التغير في مستوى التحرر النقدي (الذي تظهر آثاره في وقت قصير) له أثر إيجابي في مستوى الحريات السياسية. إن السياسات النقدية في دول العينة قد اعتمدت عدة خطوات إصلاحية في نظامها النقدي ـ وإن اختلفت في مستوياتها ـ لإعطاء مزيد من الحرية النقدية والاستقلالية للنظام النقدي خاصة فيما يتعلق بقدرة نفاذ الشركات والأفراد إلى النقد الحقيقي، وحرية الأفراد في فتح حسابات بنكية بعملات أجنبية، الأمر الذي ساهم في رفع قدرتهم وسلطتهم النقدية، ودفعهم للمطالبة برفع مستوى الحريات السياسية للمشاركة في القرارات الاقتصادية والسياسية بما يضمن أموالهم ويحمي مصالحهم من قرارات منفردة لا يكونون طرفاً فيها. إن السياسات الإصلاحية التي اتبعتها دول العينة باتجاه مزيد من الحريات الاقتصادية، قد زاد من القوة الاقتصادية للأفراد والمؤسسات الخاصة بحيث أصبح تأثيرها على الواقع الاقتصادي كبير أمام تراجع مستوى التدخل الحكومي، بحيث شكل منها قوة ضاغطة على الحكومات وفرض على هذه الحكومات إجراء مزيد من التعديلات في البنيان السياسي يعطي هذه القوى قدراً أكبر من الحقوق والمشاركة السياسية، الأمر الذي انعكس ارتفاع في مستوى الحريات والحقوق السياسية لهذه الفئات.

ـ مما لا شك فيه أن انخفاض مستوى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية يرفع من هامش الحرية الاقتصادية والتي ترتبط إيجاباً بمستوى الحرية السياسية. لقد أظهرت نتائج التقدير وجود علاقة سلبية ومعنوية بين التغير في مستوى التدخل الحكومي وبين الحريات السياسية. فانخفاض مستوى التدخل الحكومي المرتبط بإزالة العوائق أمام نشاط الأفراد والمؤسسات الخاصة الاقتصادي، تراجع مستوى مشاركة القطاع العام في الإنتاج والاستثمار لصالح القطاع

الخاص، انخفاض حجم الدعم الحكومي، له انعكاسه في وقت قصير بحيث يعطي المزيد من الحرية الاقتصادية وبالتالي الحرية السياسية.

ـ إن نتائج التقدير في الأجل الطويل لكل من المتغيرات المرتبطة بحقوق الملكية، التحرر المالي، حرية الاستثمار، كذلك نتائج التقدير لكل من معدل التغير في الحرية النقدية وفي التدخل الحكومي في الأجل القصير قد أتت متوافقة مع فرضيات البحث.

ـ أظهرت نتائج التقدير عدم وجود علاقة معنوية بين كل من التحرر التجاري وبيئة الأعمال وبين الحريات السياسية، فالخطوات الإصلاحية التي تمت في هذين المجالين لم تحقق الهدف المرجو منها في المساهمة في رفع مستوى الحرية الاقتصادية، وبالتالي مستوى الحرية السياسية. إن الفئة الصاعدة والتي تتمثل في أرباب العمل في القطاع الخاص، وعلى الرغم من تزايد نفوذها الاقتصادي والمالي، ورغم ضغوطها للمشاركة في اتخاذ القرارات الاقتصادية. إلا أنها لم تزل ضعيفة نسبياً أمام الطبقة البيروقراطية من جهة والمستوردين من جهة أخرى، والذين لا تتناسب مصالحهم مع تكوين الفئة الصاعدة تخلق ثروات بالداخل مما يقلص الحاجة للاستيراد من جهة ويحد من سلطة البيروقراطيين .(Rammadan,2001)

تم اختبار وجود علاقة تكامل مشترك باستخدام اختبار (Kao) الذي أظهر وجود علاقة تكامل مشترك، تسمح باستخدام اختبار(Granger Causality Tests) لاختبار وجود علاقة سببية بين مكونات الحرية الاقتصادية والحريات السياسية في دول العينة. أظهرت النتائج عدم وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين مكونات الحرية الاقتصادية والحريات السياسية. بينما أظهرت وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين كل من التحرر المالي ومستوى التدخل الحكومي باتجاه الحريات السياسية. وهذا يعني أن زيادة التحرر المالي وانخفاض مستوى التدخل الحكومي يسبب مزيداً من الحرية السياسية. كذلك أظهرت نتائج الاختبار وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الحرية السياسية باتجاه حقوق الملكية. أي أن ارتفاع مستوى الحريات السياسية يسبب تكريس وحماية أكبر لحقوق الملكية.

يوصي البحث بالاعتماد على نتائج الدراسة

ـ بإجراء المزيد من الخطوات الإصلاحية في كافة المجالات الاقتصادية التي تضمن مستوى أعلى من الحريات الاقتصادية بحيث تفضي بالنتيجة إلى رفع مستوى الحريات السياسية.

ـ إن سياسية الانفتاح التجاري في دول العينة لم تفضي إلى رفع مستويات الديمقراطية فيها، لأنها عادت بالنفع أساساً على صفوة رجال الأعمال. أما تكاليف التعديل والإصلاح على مستوى القطاع التجاري وسياساته، فتحملها الأفراد العاديين. فوجود مجموعة من المستوردين المحتكرين الذين يحتكرون الأسواق، أعاق أمام فاعلين جدد النفاذ إلى الأسواق بحرية، مما حد من تنامي قوتهم الاقتصادية وأثرهم في الحياة الاقتصادية. إن إعادة النظر في سياسات الانفتاح التجاري المتبعة وخطواتها أصبح ضرورة لتحقيق انفتاح تجاري حقيقي يكرس الحرية الاقتصادية والسياسية.

ـ لم تساهم بيئة الأعمال في هذه الدول في تكريس الحرية الاقتصادية والحريات السياسية ، فما زالت المعوقات كبيرة، سواء من الناحية القانونية أو على أرض الواقع (فالبيروقراطية، ارتفاع مستوى الفساد، التكاليف المرتفعة للبدء بمشروع، الوقت الطويل لإنجاز المعاملات، البنية التحتية غير الكافية) كلها عوامل أثرت على مستوى الحرية الاقتصادية والسياسية، فالعلاقة بين الدولة ومؤسسات الأعمال الخاصة ليست علاقة مؤسساتية، بل تحمل الطابع الشخصي، فرجال الأعمال الكبار(فئة صغيرة جداً) غالباً ما يرتبطون بعضهم ببعض من خلال شبكات متداخلة تسمح لهم بتجاوز عقبات البيروقراطية، وعادة ما تجعل مشاركتهم مع الدولة اقتصادياُ وسياسياً غير رسمية وغير شاملة

وقصيرة الأجل . لذلك توصي الدراسة بالعمل على خلق بيئة عمل ملاءمة ومتوافقة مع تطلعات الحكومات إلى مزيد من مشاركة القطاع الخاص في الحياة السياسية والاقتصادية، من خلال توسيع قاعدة الارتباط بين الحكومة وجميع فئات القطاع الخاص.(Luciani and Hertog 2010)..

- إن النقاط السبعة المدروسة كمكونات للحرية الاقتصادية لم تكن منسجمة ومتسقة مع بعضها البعض في دول العينة، حيث السياسات الاصلاحية المتبعة في هذه المجالات لم تكن منسجمة مع بعضها البعض، بما يسهم في رفع حقيقي لمستوى الحريات الاقتصادية والسياسية كهدف أعلى لها. لذلك توصي الدراسة بإعداد خطة اصلاحية تحقق الانسجام والاتساق والتأثير بين مكونات الحرية الاقتصادية بحيث تسهم في الارتقاء بمستوى الديمقراطية في هذه البلدان.

- ونظراً لأهمية العلاقة بين الحرية الاقتصادية والحريات السياسية، وقلة الدراسات العربية التي تناولت هذا الموضوع، يوصي الباحث بإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث التي يمكن أن ترتكز على متغيرات أخرى للحريات الاقتصادية والسياسية في الدول العربية، أو أجراء دراسات مقارنة بين الدول حول مستوى الحريات الاقتصادية والسياسية والعوامل المؤثرة فيهما.

المراجع:

1. الدراجي، جعفر،(2009). *التوازن بين السلطة والحرية في الأنظمة الدستورية*، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.
2. الصبح، رياض يوسف، (2003). *أثر تكنولوجيا المعلومات على الحريات السياسية والاقتصادية*، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الاردن.
3. الغزالي،أسامة،(1991). *حرب القوى الليبرالية والمسألة الديمقراطية في مصر: التحولات الديمقراطية في الوطن العربي* ، أعمال الندوة الفرنسية المصرية الثالثة، تشرين الاول، القاهرة.
4. القرعان، أيمن،(2012). *أثر الانفتاح الاقتصادي على الحريات السياسية في مصر والجزائر* (2000 - 2010)، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن
5. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،(2004) *مؤشرات الحرية الاقتصادية بعد عقد من الزمن*، الكويت.
6. حسن،عمار، (2014). جدلية العلاقة بين الديمقراطية والتنمية، *مجلة الديمقراطية*، العدد 55، مصر
7. حماد صابر،(1993). *محاضرات في الحريات العامة*، مكتبة المعارف الجامعية طبعة 1993
8. غريب بولرباح ; بضياف أحمد، (2005). *الأداء الحكومي من خلال المؤشرات الكمية*، المؤتمر العلمي الدولي حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر
9. لينين، (1976) . *المختارات:* المجلد الأول، الجزء الأول، دار التقدم.
10. محمد نور، (1999) . *النظام الديني*، مكتبة العبيكان .
11. مرسي، محمد صالح، (1992). *الحريات السياسية في المجتمع المتحضر*، مطبعة سلوان، القاهرة، مصر.
12. مصطفى قلوش، (1984). *الحريات العامة*، الجزء الأول، طبعة ثانية

13. Boettke. P, (2012). *"From Capitalism and Freedom to Free to Choose – Milton Friedman's defense of liberalism – Bleeding Heart Libertarians"*. Bleeding Heart Libertarians. Retrieved 31.

***14.* Brynen.R; Korany. B,(1998*). Political Liberalization and Democratization in the Arab World*, USA: Lynne Rienner Pub.**

15. Campos and Coricelli,(2009). *Financial Liberalization and Democracy: The Role of Reform Reversals*, IZA Discussion Paper No. 4338, Germany.

16. Dahl. R ,(1985). *A Perface to Economic Democracy* ,University of California Press, Berkely and Los Angeles, California.

17. **Dailami.M,(2000).** ***Financial Openness, Democracy, and Redistributive Policy*****, Policy Research Working Paper 2372, The World Bank.**

18. **Dzunic.M, (2006). Political Liberalization and Economic Reforms-mutual effects,** ***Economics and organization*****, Vol 3,N°1.**

19. **Friedman.M,** ***(1982).edition preface of Capitalism and Freedom ,P*****.xi of the 2002 edition.**

20. **Friedman.M,. Friedman,R, (1980).** ***Free to Choose: A Personal Statemen,*** **Harcourt Brace Jovanovich ISBN0151334811, 9780151334810**

21. **Friedman.M,** ***(1962). Capitalism and Freedom.*** **University of Chicago Press. ISBN 0-226-26421-1.**

22. **Gerd. N, (1996).** ***Political and Economic Liberalization*****, USA: Lynne Rienner Pub.**

23. **Giavozzi, Tabellini, (2005). Economics and Political Liberalizations,** ***Journal of Monetary Economics*** **N°52.**

24. **Giuliano et al, (2010).** ***Democracy and Reforms : Evidence from a New dataset*****, IMF, July.**

25. **Green.W,(2003).** ***Econometric Analysis*****, 5 ed, New Jersey, Prentice Hall, Apper Saddle River.**

26. **Groen. J, Kleibergen. F,(2003). likelihood-based cointegration analysis in panels of vector error correction models,** ***Journal of business and economic statistics*****, 21.**

27. **Grosjean. P, Senik. C, (2011). Democracy, Market Liberalization and Political Preferences.** ***The Review of Economics and Statistics*****.**

28. **Gwartney, J.i Lawson, R, (2003). The concept and measurement of economic freedom ،** ***European Journal of Political Economy,*** **Vol 19.**

29. **Gwartnye, J, and Lawson,R,(1980).** ***Economic Freedom of the World*****, Fraser Institute.**

30. **Heritage Foundation and Wall Street Journal, (1995).** ***Idex Of Economic Freedom*****, Wall Street Journal, USA.**

31. **Huntington, S, (1991).** ***The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth*****, University Of Oklahoma Press, Norman and London.**

32. **Hurlin, C et Mignon,V,(2005).** ***Synthèse de tests de racine unitaire sur données de panel*****, Université d'Orléans, Janvier.**

33. **Hwgel ,g.f.w,(1981). philosophy of right, translated by n.knox, London, the evans press.**

34. **Im. K. S, Pesaran. M and Shin. Y,(2003).** ***Testing for Unit Roots in Heterogeneous Panels,*** **revised version of DAE, Working paper 9526, University of Cambridg**

35. **Levin. A, Lin .C-F and Chu. C, (2002). Unit root test in panel data: Asymptotic and finite sample properties,** ***Journal of Econometric 108.***

36. **Luciani, Giacomo, and Steffen Hertog, (2010). Has Arab Business Ever Been, or Will It Be, a Player for Reform?,** ***Policy Paper*** **1, Arab Reform Initiative.**

37. **Maclver,R, (1969). web of government, newyork, the sunny press.**

38. **Malik, A, and Awadallah, B.(2011). The Economics of the Arab Spring.** ***OxCarre Research*** **Paper 79, Oxford Centre for the Analysis of Resource Rich Economies, University of Oxford, UK.**

39. **Mathur, A., Singh, K.(2013). Foreign direct investment, corruption and democracy,** ***Applied Economics 45.***

40. **Milner, Mukherjee, (2009). Democratization and Economic Globalization,** ***The Annual Review of Political Science*** **12-163-181.**

41. **Mulot, E,(2002).** ***libéralisme et néolibéralisme : continuité ou rupture ?*****, Cahiers de la MSE A. Université Paris, Mai.**

42. **Pedroni. P, (2004). Panel Cointegration: Asymptotic and Finite sample properties of pooled times series tests with an application to the PPP hypothesis »,** ***Econometric Theory*****, 20**

43. **Ramdane,O, (2001). Forum des Chefs d'Entreprises: «à problèmes concrets …solutions concrétes »,** ***Revue Algérie entreprises*****, N° 0, juin.**

44. **Touraine, A, (1994). Qu'est-ce que la démocratie, Fayard, Paris .**

45. **Yu, M, (2010). Trade, Democracy, and the Gravity Equation (SSRN Scholarly Paper No. ID 912676).** ***Social Science Research Network*****, Rochester, NY.**